



Distr.: General
22 April 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة العلم والتكنولوجيا

تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا عن أعمال دورتها الاستثنائية الرابعة،
المعقودة في كانكون، بالمكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١٢
آذار/مارس ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولاً - افتتاح الدورة
٢	٥١-٥	ثانياً - المسائل التنظيمية
٢	٨-٥	ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣	٤٥-٩	باء - أعمال المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
٧	٥٠-٤٦	جيم - الحضور
٩	٥١	دال - الوثائق
		ثالثاً - إجراءات لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الرابعة بشأن البنود من ٢ إلى ٤
٩	٨٢-٥٢	من جدول الأعمال
		ألف - مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية
٩	٧٣-٥٢	باء - إسداء المشورة العلمية بشأن موضوع: "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة"
١٦	٧٥-٧٤	جيم - اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا
١٦	٨٢-٧٦	المرفق
١٧		الوثائق المعروضة على لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الرابعة



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-08099 070515 080515



* 1 5 0 8 0 9 9 *

أولاً- افتتاح الدورة

- ١- عُقدت الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا (الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة) برئاسة السيد أوريل سافريال (إسرائيل) في كانون، بالمكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥. وعقدت اللجنة ثماني جلسات في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥.
- ٢- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، افتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بجميع الأطراف والمراقبين.
- ٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى بيانات افتتاحية السيد روبرتو بورغي أنغولو، حاكم ولاية كيتانا رو؛ والسيد خورخي رسكالو بيريس، المدير العام للجنة الوطنية للغابات بالمكسيك؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- ٤- وأدلى بيانات أيضاً ممثلو كوستاريكا (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والاتحاد الأوروبي، وتركيا.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٥- نظرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، في البند ١ من جدول الأعمال المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل" الذي كان معروضاً على اللجنة بشأنه مذكرة من الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/1.
- ٦- وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/1 ووافقت على تنظيم أعمال الدورة كما ورد في المرفق الثاني من جدول الأعمال المؤقت. وفيما يلي جدول الأعمال:
- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢- مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية:
- (أ) تشخيص القيود: ضعف النظم الإيكولوجية الزراعية والسكان في المناطق المتأثرة؛

(ب) الإجراءات: اتباع النهج القائمة على الأراضي في مجالي التكيف ونقل المعارف؛

(ج) الرصد والتقييم: كيفية تقييم فعالية إجراءات التكيف.

٣- إسداء المشورة العلمية بشأن موضوع: "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة".

٤- اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا.

٧- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، انتخبت اللجنة بالتركية السيد ماتياس ماغوندا (أوغندا)، والسيد أوليغ غوشغلديف (تركمانستان)، والسيدة نيكول إيديل لوري برنيكس فايس دي فالن (بيرو) نواباً للرئيس للعمل خلال ما تبقى من مدة ولاية السيد فؤاد شحات (الجزائر)، والسيد علاء الدين محمد عبدالله الشرجي، (اليمن) والسيدة سونيا غونساليس (بيرو).

٨- وفي الجلسة الأولى أيضاً، عينت اللجنة نائب رئيس اللجنة، ماتياس ماغوندا (أوغندا)، مقررًا للدورة.

باء- أعمال المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٩- عقدت اللجنة المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي دارت أعماله خلال الجلسات من الأولى إلى السابعة من الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة، في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في إطار البند ٢ (أ) إلى (ج) من جدول الأعمال.

١٠- ونظرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، في البند ٢ من جدول الأعمال، وكان معروضاً عليها مذكرات من الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/2 و Corr.1.

١١- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد برناردو هوبرت، رئيس اتحاد المعارف العلمية والتقليدية من أجل التنمية المستدامة ورئيس منظمة أغروبوليس الدولية (Agropolis International)؛ والسيد وليام ألبير باين، رئيس اللجنة الاستشارية العلمية للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعميد كلية الزراعة والتكنولوجيا الأحيائية والموارد الطبيعية في جامعة نيفادا بالولايات المتحدة الأمريكية وأستاذ فيها؛ وفخامة السيدة تاريا هالونين، سفيرة أمانة اتفاقية مكافحة التصحر للأراضي الجافة، ورئيسة فنلندا سابقاً.

١٢- وألقى كلمة رئيسية السيد مارك ريد، مدير مركز الأبحاث المتعلقة بتبادل المعارف بجامعة مدينة برمنغهام في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٣- وتلت جلسة تحاور ردّ خلالها المتكلمون على التعليقات التي أدلى بها ممثلو شركة تنمية الغابات في ولاية هريانا بالهند، وجامعة ترينت (كندا)، ووزارة الغابات التركية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في موريتانيا وعلى الأسئلة التي طرحوها.

١- الاجتماع ١: تشخيص القيود

١٤- في الجلستين الثانية والرابعة، المعقودتين في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ على التوالي، نظرت اللجنة في البند الفرعي ٢(أ).

١٥- وافتتح رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا الجلسة الثانية في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥. وترأس السيد باين الاجتماع الأول وتولى إدارته.

١٦- وأدلى رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا بكلمة رئيسية.

١٧- وتلت جلسة تحاور ردّ خلالها المتكلم الرئيسي على التعليقات التي أدلى بها ممثلو جامعة ترينت (كندا)، ووزارة الغابات والحياة البرية ومصائد الأسماك (باكستان)، وجامعة أوكلاهوما، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ومركز بحوث الصحراء (مصر)، والمجلس الوطني للبيئة من أجل تنمية مستدامة (النيجر) وعلى الأسئلة التي طرحوها.

١٨- وخلال الاجتماع الأول من الجلسة الرابعة للجنة، الذي عُقد أيضاً في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وتولى رئاسته وإدارته السيد باين، قُدمت عروض وأدلى بملاحظات ختامية من جانب المقررين التاليين للاجتماع ١: السيد نبيل بن خضراء، مرصد الصحراء الكبرى والسهل الأفريقي (تونس)؛ والسيدة مريم ديزز، مركز الإيكولوجيا والأراضي القاحلة بالجامعة التجريبية الوطنية (فنزويلا)؛ والسيد كلاوس كيلنر، مؤسسة الأبحاث الوطنية في جنوب أفريقيا؛ والسيدة ميلاني ريكبي - دي جاردان، المركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطة العليا، والمعهد المتوسطي للدراسات الزراعية في مونيبييه (فرنسا)؛ والسيد أوليغ غوشغيلديف، المعهد الوطني للصحراء والنباتات والحيوانات (تركمانستان).

٢- الاجتماع ٢: الإجراءات

١٩- في الجلستين الثالثة والرابعة، المعقودتين في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، نظرت اللجنة في البند الفرعي ٢(ب).

٢٠- وتولى السيد ماتياس ماغوندا، نائب رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا وباحث في المعهد الوطني للأبحاث الزراعية في أوغندا، رئاسة وإدارة الاجتماع ٢، الذي عقد خلال الجلسة الثالثة للجنة.

٢١- وأدلى بكلمة رئيسية السيد ريشارد توماس، مدير برنامج المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية المتعلقة بأنظمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الجافة، التابع للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في الأردن.

٢٢- وتلت جلسة تحاور رد خلالها المتكلم الرئيسي على التعليقات التي أدلى بها ممثلو المكتب الوطني لمكافحة التصحر في الصين، ووزارة تغير المناخ في باكستان، وCentral de Organizaciones Campesinas y Populares، المكسيك، وجامعة ساساري (إيطاليا)، وجامعة عبدو موموني (النيجر)، ووزارة الزراعة في إريتريا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (ألمانيا)، وإدارة الموارد الطبيعية في وزارة التنمية والبيئة في منطقة ماهاولا في بسري لانكا، وعلى الأسئلة التي طرحوها.

٢٣- ثم افتتح رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا الجلسة الرابعة التي عقدت أيضاً في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وتولت رئاسة وإدارة اجتماع حول دور المعارف المحلية في التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف السيدة مريم أختار - شوستر، عضو اللجنة الاستشارية العلمية، وعضو هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، ومنسقة المجلس الاستشاري للشبكة الدولية لمكافحة التصحر.

٢٤- وألقت كلمة رئيسية السيدة أرسولا أوسوالد سبرينغ، أستاذة في مركز الأبحاث الإقليمية المتعددة الاختصاصات بالجامعة المستقلة الوطنية في المكسيك.

٢٥- وتلت جلسة تحاور ردت خلالها المتكلمة الرئيسية على التعليقات التي أدلى بها ممثلو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين (المغرب)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وعلى الأسئلة التي طرحوها.

٢٦- وخلال الجلسة الرابعة للجنة أيضاً، وفي إطار الاجتماع الذي تولى رئاسته وإدارته السيد ماتياس ماغوندا، قُدمت عروض وأدلي بملاحظات ختامية من جانب المقررين التاليين للاجتماع ٢: السيد شاندارشبخار م. بيرادار، من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في الأردن، والسيدة ماكسيم ثيون، من مرصد الصحراء الكبرى والسهل الأفريقي، والسيدة نتالي فان هارين، من منظمة Both ENDS (هولندا)، والسيد باتريس بورغير، من مركز العمل والإنجازات الدولية (فرنسا)، والسيدة نيكول إيديل لور بيرني فايس دي فالين، من الجامعة الكاثوليكية البابوية (بيرو).

٢٧- وتلت جلسة تحاور رد خلالها المقررون على التعليقات التي أدلى بها ممثلو جامعة تشابينغو المستقلة (المكسيك)، وجامعة لامولينا الوطنية للعلوم الزراعية (بيرو)، والمعهد الوطني للبحوث المتعلقة بالمناطق شبه القاحلة (البرازيل)، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين (المغرب)، ومركز الإيكولوجيا والأراضي القاحلة التابع لجامعة فرنسيسكو دي ميراندا التجريبية الوطنية (فنزويلا) وعلى الأسئلة التي طرحوها.

٣- الاجتماع ٣: الرصد والتقييم

٢٨- في الجلستين الخامسة والسادسة المعقودتين في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، نظرت اللجنة في البند الفرعي ٢(ج).

- ٢٩- وافتح رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا الجلسة الخامسة. وتولى رئاسة الاجتماع ٣ السيد تاو وانغ، عضو اللجنة الاستشارية العلمية، وعضو هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، ومدير المختبر الرئيسي للبحوث المتعلقة بالصحراء والتصحر بأكاديمية العلوم الصينية، الصين، وأستاذ باحث فيه.
- ٣٠- وأدلت بكلمة رئيسية السيدة إلينا ماريا أبراهام، مديرة المعهد الأرجنتيني للبحوث المتعلقة بالأراضي الجافة التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية.
- ٣١- وتلت جلسة تحاور ردت خلالها المتكلمة الرئيسية على التعليقات التي أدلى بها ممثلو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووزارة الزراعة في إريتريا، وجامعة كوفينغري (المملكة المتحدة)، وكلية الهندسة الزراعية في سانتياغو ديل إيستيرو (الأرجنتين)، والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالمغرب، وعلى الأسئلة التي طرحوها.
- ٣٢- وتولى رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا رئاسة وإدارة اجتماع حول أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، عقد خلال الجلسة السادسة للجنة (١٢ آذار/مارس ٢٠١٥).
- ٣٣- وأدلى بكلمة رئيسية عبر برنامج "سكايب" السيد غراهام فون مالتيتس، باحث في مجلس البحوث العلمية والصناعية، جنوب أفريقيا.
- ٣٤- وتلت جلسة تحاور رد خلالها المتكلم الرئيسي على التعليقات التي أدلى بها ممثل جامعة ترينت (كندا) وممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وعلى الأسئلة التي طرحها.
- ٣٥- وأدلى بكلمتين رئيسيتين أيضاً السيد توماس شروسكسوف، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والسيدة غراسيلا ميترنيشت، مديرة معهد الدراسات البيئية في جامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا.
- ٣٦- وتلت جلسة تحاور رد خلالها المتكلمان الرئيسيان على التعليقات التي أدلى بها ممثلو جامعة ترينت (كندا)، ووزارة البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني ومصائد الأسماك في دومينيكا، والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في المغرب، وكلية الهندسة الزراعية في سانتياغو ديل إيستيرو (الأرجنتين)، والفريق العامل المعني بالتصحر (فرنسا)؛ وBiosustentabilidad y Forraje Verde en Oaxaca (المكسيك)؛ وجامعة ليدس (المملكة المتحدة) وعلى الأسئلة التي طرحوها.
- ٣٧- وخلال الجلسة السادسة أيضاً التي تولى رئاستها وإدارتها السيد تاو وانغ، قُدمت عروض وأدلى بملاحظات ختامية من جانب المقررين التاليين للاجتماع ٣: السيد ألان غراينجر، جامعة ليدس (المملكة المتحدة)، والسيد ريشارد إيسكدافال، معهد البحوث من أجل التنمية (فرنسا)، والسيد راجاندراب. باندي، المعهد الوطني للهيدرولوجيا (الهند)، والسيد صاحب زادا عرفان الله خان، برنامج الإدارة المستدامة للأراضي (باكستان)، والسيد ريشارد توماس.

٣٨ - واستأنفت اللجنة، في جلستها السابعة (١٢ آذار/مارس ٢٠١٥)، نظرها في البند ٢ وبنوده الفرعية.

٣٩ - وتولى نائب رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا رئاسة وإدارة اجتماع حول مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في المكسيك.

٤٠ - وأدلى بكلمات رئيسية السيدة نورما سالومي مونغيا ألدراكا، المدير العام المكلفة بالقطاع الأولي والموارد الطبيعية المتجددة في أمانة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك، والسيد خورخي ريسكالابيريز، المدير العام للجنة الوطنية للغابات وجهة التنسيق المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المكسيك، وخيسوس دافيد غوميس دياس، أستاذ بجامعة تشابينغو المستقلة ومراسل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مكلف بالعلم والتكنولوجيا، المكسيك.

٤ - اختتام المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٤١ - في الجلسة السابعة للجنة أيضاً، تولى السيد هوبرت رئاسة وإدارة الاجتماع الختامي للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٢ - وأدلى السيد باين والسيدة إخطار - شوستر بيانين، عرضاً فيهما الاستنتاجات العلمية الرئيسية والآثار السياسية للمؤتمر، على التوالي.

٤٣ - وأدلى بتعليقات ممثلو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا، وجامعة ترينت (كندا).

٤٤ - وقُدِّمت عروض من السيد ألدوين مارتين بريس مارين، باحث، وحدة تنسيق البحوث في المعهد الوطني للبحوث المتعلقة بالمناطق شبه القاحلة (البرازيل)، والسيد خاتم خراز، المدير التنفيذي لمركز الصحراء الكبرى والسهل الأفريقي.

٤٥ - وأدلى ببيان نائب رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا وأعلن اختتام المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

جيم - الحضور

٤٦ - حضر الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة ممثلو الأطراف التالية في الاتفاقية (انظر الوثيقة

:ICCD/CST(S-4)/INF.2

الكاميرون	تركمانستان	الاتحاد الأوروبي
كوبا	تركيا	الاتحاد الروسي
كوت ديفوار	توغو	الأرجنتين
كوستاريكا	جزر كوك	أرمينيا
كولومبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	إريتريا
الكويت	جمهورية كوريا	إسرائيل
كينيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إكوادور
ليسوتو	جمهورية مولدوفا	ألمانيا
ماليزيا	جنوب أفريقيا	إندونيسيا
مدغشقر	جورجيا	أوزبكستان
المغرب	دومينيكا	أوغندا
المكسيك	ساموا	أوكرانيا
المملكة العربية السعودية	سري لانكا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
موريتانيا	سويسرا	باكستان
موريشيوس	صربيا	البرازيل
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	الصين	البرتغال
ناميبيا	غابون	بنما
النمسا	غرينادا	بوتان
النيجر	غيانا	بوتسوانا
الهند	فرنسا	البوسنة والهرسك
هنغاريا	الفلبين	بولندا
الولايات المتحدة الأمريكية	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	بيرو
اليابان	فنلندا	بيلاروس
اليمن	كازاخستان	تايلند

٤٧ - وحضر الدورة أيضاً مراقبون من الدولة التالية غير العضو في الاتفاقية:
الكرسي الرسولي

- ٤٨ - وكانت منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
جامعة الأمم المتحدة
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

- ٤٩ - وكانت ممثلة أيضاً ست منظمات حكومية دولية و١٦ منظمة من منظمات المجتمع المدني.
٥٠ - وحضر أيضاً ١٢٨ عالماً الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا، والمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر الذي بدأ أعماله في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥ واختتمها في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥.

دال - الوثائق

- ٥١ - ترد في المرفق الوثائق المقدمة لتنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الرابعة.

ثالثاً - إجراءات لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الرابعة بشأن البنود من ٢ إلى ٤ من جدول الأعمال

- ألف - مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية
(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٥٢ - يهدف المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر إلى إنتاج معرفة علمية سديدة قادرة على توجيه عملية وضع السياسات والحوار في مؤتمر الأطراف. وستحل النتائج العلمية والآثار السياسية الرئيسية التالية التي انبثقت عن المؤتمر إلى الدورة الثانية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا (الدورة ١٢ للجنة) على النحو الوارد في التقرير النهائي للدورة الاستثنائية الرابعة للجنة. وعملاً بالأحكام الواردة في المقرر ٢١/م-أ، ١١، سيراجع مكتب اللجنة نتائج المؤتمر قبل

انعقاد الدورة ١٢ للجنة بمعية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وبالتشاور مع الأطراف والمجموعات الإقليمية. وسيُعرض تقرير عن تنظيم المؤتمر العلمي الثالث ونتائجه، بما فيها التوصيات السياسية، إلى اللجنة في دورتها ١٢ كي تنظر فيه ويتخذ مؤتمر الأطراف قرارات بشأنه، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

١- النتائج العلمية الرئيسية

٥٣- تدهور الأراضي في الأراضي الجافة اليوم بسبب الإجهاد المقترن بالضغط السكاني والممارسات غير المستدامة لإدارة الأراضي وتغير المناخ. هذا الإجهاد لا يكتفي بزيادة قابلية النظم البيئية للتأثر بل يُجاوزها إلى زيادة تلك القابلية لدى البشر الذين يعتمدون على تلك النظم البيئية. وتشمل الروابط القائمة بين تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وقابلية النظم البيئية والبشر للتأثر، الأسباب والآثار وتدبير التصدي البيوفيزيائية والبشرية. وثمة ثلاثة عوامل تتحكم في قابلية النظم البيوفيزيائية والاجتماعية للتأثر بتدهور الأراضي وتغير المناخ، هي: (١) التعرض لهذه الإجهادات؛ (٢) الحساسية أو مدى رجحان تعديل النظم الاجتماعية والبيئية؛ (٣) القدرة على التكيف أو إمكانية تغيير الأداء الوظيفي للنظام بحيث تصان خدمات النظام البيئي وسبل العيش. وتوسّل المؤتمر بنهج جديد يقوم على المشاركة لاستكشاف الصلات القائمة بين النظم الفيزيائية والنظم الاجتماعية، مع التركيز على القابلية للتأثر. وقُسمت العروض العلمية وتبادل الآراء على ثلاث جلسات: (١) تشخيص القيود؛ (٢) الإجراءات؛ (٣) الرصد والتقييم. وطلب إلى المشاركين في كل جلسة التركيز على المسائل البارزة المثارة في التقرير التوجيهي^(١) وتقديم توصيات علمية وعملية محددة من أجل تحقيق التأثير المنشود.

(أ) تشخيص القيود

٥٤- كثيرة هي الأمور المعروفة عن آثار عمليتي تدهور الأراضي وتغير المناخ على توفير النظم البيئية الغذاء والعلف والطاقة وغيرها من السلع. لكن المعرفة قليلة عن العلاقة بين هاتين العمليتين من حيث رد الفعل والتحكم في النتائج المتوقعة. ولا يفتأ يتزايد عدد المؤشرات البيوفيزيائية على تدهور الأراضي الذي يمكن تقديره تقديراً فعالاً من حيث التكلفة بواسطة الاستشعار عن بعد. ويمكن أيضاً تقدير القيمة الاقتصادية لخدمات النظام البيئي وفقدانها بفعل التدهور تقديراً يتسم بالمزيد من الدقة. لكن، لا بد من تحقيق المزيد من التقدم في وضع مؤشرات نوعية على الخدمات التي لا يمكن تقدير قيمتها نقداً بسهولة، مثل المؤشرات الثقافية والروحية، لأن لها علاقة وثيقة بقضايا أساسية مثل الأمن الغذائي والاستخدام المستدام للأراضي. هذا، وتحظى المعارف المحلية والتقليدية، أكثر فأكثر، بالأهمية في استحداث ممارسات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي لتخفيف القابلية للتأثر، لكن الضرورة تدعو إلى وضع

(١) Impulse Report – Climate change (بمشاركة فريق دولي من الخبراء) Mark S. Reed and Lindsay C. Stringer and desertification: Anticipating, assessing & adapting to future change in drylands (Montpellier, France, Agropolis International, 2015). قُدم في المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر.

مؤشرات عملية تجمع بين المعارف العلمية والمحلية وتؤدي إلى فهم أفضل للقدرات على التكيف. إن المعارف المتولدة من تلك البحوث ستسمح لنا بتحسين عملية توقع التفاعلات المعقدة بين النظم البيوفيزيائية والاجتماعية في سياقات محددة. فعلى سبيل المثال، سيؤثر تغير المناخ وتدهور الأراضي في العديد من المناطق في وجود الأشجار والنباتات، وهي أمور تحدد من يمكنه الحصول على الموارد من الأراضي في الكثير من المجتمعات التقليدية. وغالباً ما يرتبط ذلك بنوع الجنس.

٥٥- ومن شأن تحقيق المزيد من التوافق بين أساليب تشخيص القيود أن يدعم قدرتنا على تبادل المعارف وتعزيز تدابير التصدي. ويشمل ذلك منهجيات تحديد قابلية التأثر المتعلقة بتدهور الأراضي وتغير المناخ. ومن شأن تحقيق المزيد من التوافق، أيضاً، أن يسهل تضيق نطاق سيناريوهات تغير المناخ بحيث يقتصر على السياقات المحلية وتوسيعه ليمتد من السياقات المحلية إلى سياقات أوسع.

(ب) الإجراءات

٥٦- تملك المجتمعات المحلية خيارات تكنولوجية عدة في مجال التصدي للحد من قابلية التأثر، مثل زيادة قدرة المحاصيل والحيوانات على التكيف، وتحسين اندماج نظم المحاصيل/الماشية/الغابات، وترشيد استعمال الموارد المحدودة، مثل الماء والمغذيات. لكن التوسل بذلك لزيادة الاعتماد وتسهيله يقتضي الوقوف على تصورات المزارعين وربطها بالبيانات العلمية. ويجب إشراك المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد المشاكل البحثية وحلولها، بما في ذلك أفضل الممارسات. وعلى العلماء، بل صناعات السياسات، أن يعترفوا بأن العوامل الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية تؤثر في خيارات التكيف. ولا بد من تحسين منهجيات البحث والتواصل التي تجمع بين المعلومات الاجتماعية والثقافية والبيوفيزيائية، بما فيها معارف السكان الأصليين وخبرات المزارعين. وقد يدعم هذه الجهود وضع قائمة جرد من نوع "ويكي" لأساليب استصلاح الأراضي وأدواته. وينبغي التشجيع على تهيئة بيئة للتعلّم المتبادل الذي يعطي قيمة لـ "المعرفة الهجينة". وقد يعزز آليات التصدي تطوير القدرات، ومشاركة المجتمعات المحلية، وتجارب المنشأ بالنسبة إلى بعض التكنولوجيات. وعن الحوافز السوقية، يجب إعداد المزيد من الأبحاث لتقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع التركيز على الجوانب المؤسسية، مثل تكاليف الصفقات وعلاقات القوة، لتقييم فعاليتها في الحد من قابلية التأثر.

٥٧- وفي وسع كثير من مؤسسات البحث والتطوير أن تحدد وتعزز، بدرجات متفاوتة، خيارات التصدي على مستويات مختلفة وفي سياقات شتى. لكن لما كانت هذه الخيارات تُعنى بمواقع بعينها ومدفوعة بالطلب، فلا بد من البحث عن آليات تمكن العلماء وأصحاب المصلحة من المشاركة في تقييم النجاح والإبلاغ به. ولا بد من تحليل النظم، مثل تحليل سلسلة القيمة وتحليل السوق، لتحديد الحوافز والعقبات التي تعترض تدابير التصدي المستدامة، مثل قلة المعارف التقليدية والمحلية، وقلة إمكانات الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، والحوافز

اللغوية، والتفاوت الجنساني، وهياكل حقوق الملكية، وبيئات السياسات. وسيكون من اللازم تحقيق التعاون والتواصل على المستوى الإقليمي للنظر في الروابط القائمة بين تدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والانهايارات الأرضية.

٥٨- ولا بد من إعداد المزيد من البحوث عن نظم المعرفة. ويكتسي أهمية بالغة لإدارة الأراضي والتنمية الريفية نقل المعرفة، سواء كانت تقوم على المعارف التقليدية أو العلوم العصرية أو كليهما، علماً بأن المعرفة حركية ومرتبطة بالسياق ومتأصلة في الثقافة وفي تطور مستمر. ولا بد أيضاً من وجود نماذج لنقل المعرفة أفضل وأفضل؛ وتوفر تكنولوجيات الإنترنت العصرية أو الهواتف المحمولة فرصاً جديدة في هذا المضمار. ومن شأن وجود نهج أفضل لإدارة المعرفة أن يساعد أيضاً على تحسين منهجيات تقييم القدرة على التكيف أو قدرة المجتمعات المحلية والمجتمعات على توليد موارد حقيقة من تفاعلاتها مع بيئتها. ويصدق هذا الأمر خاصة على النظم الرعوية. ومن الضروري إعداد دراسات متكاملة ومتعددة التخصصات عن الروابط بين عمليتي تغير المناخ وتدهور الأراضي.

(ج) الرصد والتقييم

٥٩- لكي يكون الرصد والتقييم مفيداً في إطار تحقيق التعادل في تدهور الأراضي، يجب تحديد أهداف واضحة ينتفع بها جميع أصحاب المصلحة. فقد تكون مؤشرات الرصد والتقييم المفيدة للعلماء البيوفيزيائيين أو صناعات السياسات غير ذات فائدة للمزارعين أو غيرهم من مستخدمي الأراضي الذين يعتمدون أكثر على المؤشرات أو المعارف التقليدية. وفي الوقت الذي تتحقق فيه أشكال متنوعة من التقدم في استعمال الاستشعار عن بعد، فإنها لا تفيد كثيراً بعدد العاملين في الميدان. فإن كان يتعين علينا حقيقةً التوسل بـ "المعرفة الهجينة" التي تنبني على العلوم العصرية والمؤشرات أو المعارف التقليدية أو المحلية، فإن من اللازم الأخذ بمنظور بعيد الأمد يستخدم مؤشرات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة.

٦٠- وينبغي مواصلة الأبحاث للانتقال من مؤشرات ضيقة نسبياً، مثل المؤشرات القياسية النباتية وتطور السكان، إلى إطار متكامل متسق يستعمل مؤشرات لوصف قابلية التأثر. ويمكن تسخير إطار من هذا القبيل في إنتاج معلومات تتعلق بالسياسات. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للتمييز بين مؤشرات حالة تدهور الأراضي وتغير المناخ وبين مؤشرات المسببات.

٦١- وقد حدثت تطورات كثيرة مثيرة في مجال الاستشعار عن بعد تشمل الصور الساتلية ذات الاستبانة العالية، وفي المتناول أكثر فأكثر، وأجهزة الاستشعار المحمولة على طائرات بدون طيار الميسورة التكلفة، والتعهد على نطاق واسع باستعمال تطبيقات متنوعة من الهواتف الذكية. وينبغي أن تهدف الأبحاث إلى ترسيخ هذه التطورات بحيث يمكن إجراء الرصد والتقييم بدرجات متفاوتة وعلى يد جهات صاحبة مصلحة مختلفة. وسيشمل ذلك المراجعة المستمرة، واختبار المنهجيات وتقييمها لتوظيف هذه الأنواع الجديدة من البيانات خيراً لتوظيف. وستستلزم أيضاً انتهاج نهج جديدة ومبتكرة لإدارة مجموعات كبيرة من البيانات المتباينة والمزوجة بينها،

مثل تلك التي تفيد العلماء وكذلك المجتمعات المحلية المنخرطة التي تعمل على تحقيق التعادل في تدهور الأراضي. بيد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لإيجاد سند علمي لمفهوم التعادل في تدهور الأراضي.

(د) استنتاجات

٦٢- تُعد الأنشطة البشرية سبباً رئيسياً من أسباب الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر وعاملاً مساهماً في تغير المناخ. ومن واجب المجتمع، بناء على ذلك، أن يخفف من هذا الإجهاد أو قلب اتجاهه عن طريق اتباع نهج مبتكرة لبلوغ التعادل في تدهور الأراضي. ولا بد من تسخير أفضل العلوم والتكنولوجيات العصرية، لكننا نحتاج في النهاية إلى تغيير سلوك الناس ومواقفهم من استخدام الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية.

٢- الآثار السياسية

٦٣- يتسارع تناقص إنتاجية الأراضي وغيرها من المنافع المستمدة منها بسبب تغير المناخ ويؤدي إلى تدهور الأراضي وإلى التصحر. وكما جاء في التقرير التوجيهي، أن تغير المناخ يُبرز سوء إدارة الأراضي بالمزيد من السرعة على نطاق العالم ويحد من قدرات السكان على الاستزاق، لا سيما في الأراضي الجافة. وتتسم هذه الأراضي بتقلبات شديدة في معدل سقوط الأمطار وبجفاف غير متوقع. وأدى ذلك إلى استحداث نظم لاستخدام الأراضي وهياكل وعمليات للحكومة تعكس أوجه عدم اليقين تلك وتُبددها عن طريق المرونة والحركية في توظيف رأس المال الطبيعي. وفي سياق الأسواق المعولمة هذا، يؤثر تدهور الأراضي وتغير المناخ في الأراضي الجافة تأثيراً بالغاً على نطاق نظم مناخية وبيئية أخرى بواسطة الهجرة والأسواق وانعدام الأمن والنزاعات. وعلى هذا، تستوجب السياسات توفّر بيانات عن أسباب التصحر غير المباشرة.

٦٤- ويعد تغير المناخ سبباً مباشراً رئيساً لتدهور الأراضي. فالتصحر يمكن عزوه إلى حدوث تغيرات في أنماط سقوط الأمطار وإلى ازدياد تواتر وحدّة الجفاف الناجم عن تغير المناخ. وحيثما كان مستخدمو الأراضي يتعرضون للتغيرات ويتأثرون بها ويقدرّون على التكيف، أمكن التأقلم. ومتى لم يستطيعوا التكيف، أصبحوا قابلين للتأثر.

(أ) تشخيص القيود

٦٥- تشير إسقاطات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى الحالات الممكنة للأراضي في إطار السيناريوهات المناخية المقبلة. إن كشف الصلة بين فقدان رأس المال الطبيعي وتغير المناخ هو بنفس درجة أهمية تحديد الآثار على الأراضي التي يمكن أن تُعزى مباشرة إلى أنشطة البشر. ويمكن للاستثمارات وعمليات اتخاذ القرار القائمة على الأدلة في الأجل القصير والمتوسط والطويل التي تميز بين تغير المناخ المباشر وغير المباشر والأسباب البشرية أن توجه خيارات التكيف في مجال الأراضي. وقد تستهدف هذه الخيارات بنماذج وأدوات قائمة على

المشاركة وسيناريوهات تقدم الأدلة إلى صناعات السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة بطرق ميسرة وصالحة للاستخدام.

٦٦- ولا بد من وجود هياكل ومؤسسات وعمليات للحكومة تمكّن من الانتفاع بهذه المعارف فعلياً. ولما لم يكن مستخدمو الأراضي مالكيين لها بالضرورة، فإن حقوق الملكية قد تحد من فعالية الحوافز التي تهدف إلى تيسير التكيف. ويصدّق هذا الكلام خاصة على مستخدمي الأراضي الصغيرة الذين يتعرضون أصلاً لضغوط شديدة بسبب تقلب أسعار الأغذية وتقلبات المناخ.

(ب) الإجراءات

٦٧- يجب ألا تكتفي أتماط الحكومة المقبلة السديدة على مختلف المستويات، من المحلي إلى الدولي، بمراعاة تدهور الأراضي والتصحر اللذين يتسبب فيهما الاستغلال المفرط لرأس المال الطبيعي بل آثار تغير المناخ أيضاً. ويمكن للحكومة السديدة، التي تُقدّر على تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي بدرجات متفاوتة، أن تؤمّن وصول الأدوات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثل اعتماد المنتجات والحوافز السوقية الأخرى، إلى هدفها بتكاليف صفقات منخفضة وتشجع على تغيير السلوك إزاء الإدارة المستدامة للأراضي. وتؤدي العلوم دوراً مهماً في تحديد خيارات الاستزاق البديلة التي يمكنها أن تشجع على الإدارة المستدامة للأراضي، ودعم التوعية بضرورة وجود مؤشرات على القيمة النقدية وغير النقدية لخدمات النظام البيئي. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالمعارف التقليدية والمحلية ومراعاتها، وهي معارف مبنية على تاريخ طويل حافل بالخبرات والدروس المستفادة في ظل مناخات متقلبة، ويمكنها أن توجه بالفعل أشكال شتى من التكيف في مجال الأراضي. وعلى منظمات المجتمع المدني والخدمات الإرشادية أن تدعم التعلّم الاجتماعي باستعمال اللغة والمعلومات المناسبة وتكنولوجيات الاتصالات. ويمكنها أن تساعد على بناء الثقة والتفاهم في الوقت الذي توفّق فيه بين احتياجات المجتمعات المحلية، وطلبات المستهلكين، والأوساط البحثية، والبرامج السياسية، الأمر الذي يمكن من توحيد الإجراءات بين مختلف أصحاب المصلحة، وتقليص الفارق الزمني بين إنتاج المعرفة وتطبيقها. ويُعدّ ذا فاعلية أعظم من النهج التنافلية التقليدية إشراك أصحاب المصلحة - مع غيرهم - في تحديد أشكال التكيف في مجال الأراضي في مناطق بعينها وفي إنتاج المعرفة مع العلماء.

٦٨- ويعد نقص الموارد حاجزاً كبيراً أمام الإدارة المستدامة للأراضي. ويوفر التكيف في مجال الأراضي أحد سبل كسب المزيد من الدعم المالي وتحقيق تقدم صوب أهداف التنمية المستدامة. وتظل قائمة الحاجة إلى توضيح الطريقة التي يمكن بها تحويل التمويل إلى هذه الأنشطة، وما هي الموارد المتاحة وبأي مقدار، ولأي أصحاب مصلحة. ويتطلب تنسيق إجراءات أصحاب المصلحة المتنوعة في الميدان حوكمة ومؤسسات فعالة للمساعدة على تحقيق العدل ورفاهية الإنسان.

٦٩- وتشمل الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر مجالات عديدة وتطرح مجموعة من التحديات التي تؤثر أصلاً في العلاقة بين الأمن الغذائي، والصحة، وفقدان سبل العيش، والفقر. ويستلزم ذلك نظماً ونهجاً متكاملة للمساحات الطبيعية لوضع تدابير التصدي، وتعميم قضايا الأرض والمناخ وتنوع الأحياء لتحقيق مكاسب شتى، وتطوير نظم مشاركة المعارف بين أصحاب المصلحة لتبادل أفضل الممارسات.

٧٠- وتمس الحاجة إلى تدابير للتصدي تسترشد بتقييمات اقتصادية جامعة رصينة تشمل اقتصاديات تدهور الأراضي وتغير المناخ، ومراعاة تكاليف الفعل وعدم الفعل، والقيم غير النقدية. وتؤدي الحوافز والمثبطات دوراً مهماً في اجتناب سوء التكيف. وتنطوي آثار تحولات النظام على تكلفة اجتماعية يترتب عليها "راجون" و"خاسرون". ويظهر ذلك بالخصوص في ضوء تنامي المضاربة في الأراضي وشراء الأراضي على نطاق واسع، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب اجتماعية دولياً ومحلياً ويجرف مسار الوصول إلى الموارد الطبيعية واستغلالها، وقدرة الأراضي على درّ منافع لدعم رفّه الإنسان.

(ج) الرصد والتقييم

٧١- تقدم بيانات السواتل معلومات عن التغير على نطاقات مكانية متعددة، الأمر الذي يسمح بتحديد المناطق التي تستوجب تدخلاً عاجلاً ومحدد الغرض ويوفر أساساً لتقييم فعالية الإدارة المستدامة للأراضي. ويجب الجمع بين تلك البيانات والملاحظات الميدانية والتوافق معها باستعمال تكنولوجيات مثل الهواتف المحمولة لإشراك المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب، في الرصد. ولا بد من بناء القدرات في الأمد القريب والمتوسط والبعيد لتيسير إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في رصد الإدارة المستدامة للأراضي.

٧٢- فمؤشرات رصد التعادل في تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي يمكنها بالخصوص تقييم خيارات التكيف فعلياً. ومن شأن تقييم إطار مشترك بين اتفاقيات ريو الثالث أن يسهل رصد خدمات النظام البيئي المتعددة رسداً يتسم بالمزيد من التوازن ويلقي الضوء على المنافع المتنوعة المكتسبة من الإدارة المستدامة للأراضي.

(د) استنتاجات

٧٣- إن الإحجام عن الفعل ليس خياراً. فلكي تكون الحظوظ أوفر لصون المجتمعات المحلية والنظم البيئية والاتجاه صوب التعادل في تدهور الأراضي، علينا التمكين للتكيف في مجال الأراضي بواسطة شراكات وتعاون بين أصحاب مصلحة متعددين. وستعرض هذه الآثار السياسية التي تجلّت من المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر على هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بحيث تستطيع إعداد موجزات للسياسة العامة كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة.

باء- إسداء المشورة العلمية بشأن موضوع: "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة"
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٧٤- نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، في البند ٣ من جدول الأعمال، "إسداء المشورة العلمية بشأن موضوع: "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة"، وكان معروضاً عليها مذكرات من الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-4)/2 و Corr.1.

٧٥- وأحيطت لجنة العلم والتكنولوجيا علماً بالتقدم الحاصل بشأن موضوع "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة" وتبادلت وجهات النظر الأولية بخصوص هذه المسألة. وسيبحث موضوع التعادل في تدهور الأراضي بحثاً مستفيضاً في الدورة الثانية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا بهدف الخروج بتوصيات قد تود اللجنة تقديمها إلى مؤتمر الأطراف.

جيم- اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٦- نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، في البند ٤ من جدول الأعمال، "اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا"، الذي كان معروضاً عليها بشأنه مشروع التقرير المتعلق بدورها الاستثنائية الرابعة (ICCD/CST(S-4)/L.1).

٧٧- وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير بناء على اقتراح من الرئيس، وأذنت للمقرر بأن يستكمل تقرير الدورة بمساعدة من الأمانة.

٧٨- وأدلى الرئيس وممثل أمانة الاتفاقية ببيان ختامي.

٧٩- وأدلى بملاحظات ختامية السيد خيسوس كاراسكو غوميس، المنسق العام في وكالة حفظ الغابات وإصلاحها، في المكسيك.

٨٠- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي، وبنين (باسم الدول الأفريقية)، وتركيا، وإريتريا.

٨١- وأدلى ببيان عام ممثل BothENDS باسم منظمات المجتمع المدني.

٨٢- وأعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا.

الوثائق المعروضة على لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الرابعة

العنوان	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-4)/1
تقرير عن التحضير للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية" والتقدم المحرز بشأن موضوع "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة"	ICCD/CST(S-4)/2
تقرير عن التحضير للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية" والتقدم المحرز بشأن موضوع "استكشاف خيارات التعادل في تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة". تصويب	ICCD/CST(S-4)/2/Corr.1
معلومات للمشاركين	ICCD/CST(S-4)/INF.1
معلومات للمشاركين. تصويب	ICCD/CST(S-4)/INF.1/Corr.1
List of Participants	ICCD/CST(S-4)/INF.2